منّا
لحقوق
الإنسان

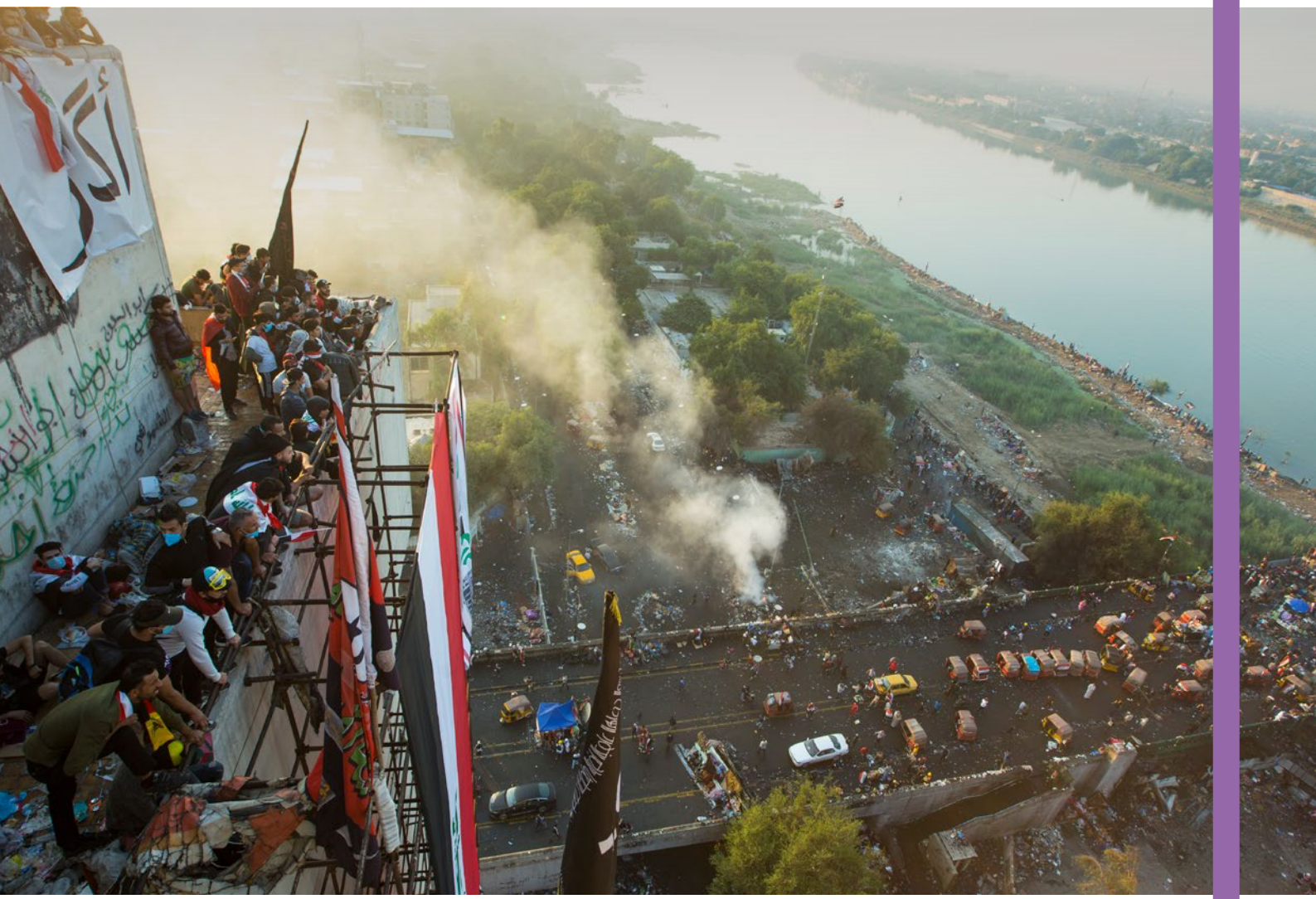

التقرير السنوي 2020

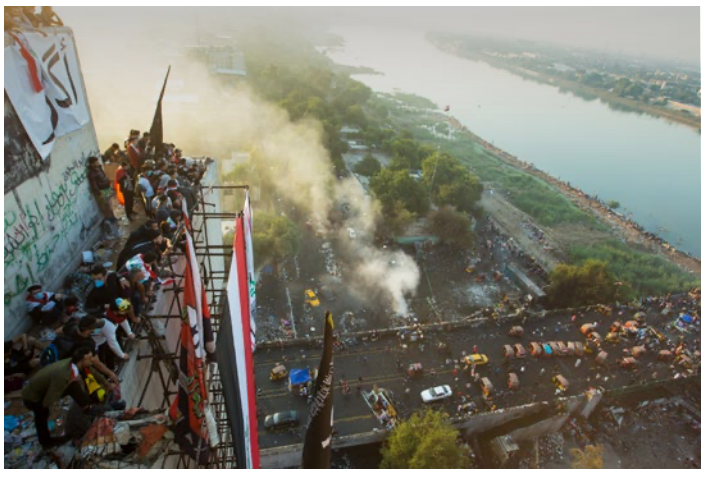

متظاهرون يقفون فوق مبنى المطعم التركي المهجور في ساحة التحرير ، بغداد ، العراق.
© موندلاوي ، مرخصة بموجب CC BY 4.0.

تمت صياغة هذا التقرير من قبل فريقنا ، وهم ليندا بيرجاور ورمزي قيس وإيناس عصمان وألكسيس ثيري. نحن ممتنون جدًا للترجمة إلى العربية التي قدمها سعد الدين شاتيلا ، ومراجعة أعضاء مجلس إدارتنا ، ناتاشا لطيف ، وأليستر دافيسون وهانز فون روتي ، والشريك المؤسس جوليا ليغنر ، والتصحيح اللغوي من قبل داليا لطفي وكسانية شتربس بلاجبس.

منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل ، نعمل على المستويين الفردي والهيكلي. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه أصحاب المصلحة المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

المحتويات

المقدمة **5**
المنظمة **7**
رؤيتنا 7
مهمتنا 7
أساليبنا 8
أولوياتنا الجغرافية والموضيعية 9

لمحة موجزة عن عام ٢٠٢٠ **10**

الإجراءات القانونية 11
مجالات الإجراءات القانونية 11
الحق في الحياة 11
الإخفاء القسري 13
حرية الصحافة 15
أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتقلص الحيز المدني 16
الاعتقال التعسفي 16
الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 20

المناصرة القانونية **22**
مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية **22**
الحقوق الرقمية وتقلص الحيز المدني 22
مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان 24
الحق في معرفة الحقيقة والمساءلة 25
تقييم امتثال الدول لمعايير حقوق الإنسان **26**
الاستعراض الدوري الشامل 26
لجنة الإخفاء القسري 27
الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية **28**
حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب 28
هيئات معاهدات الأمم المتحدة 28
الإستجابة لكوفيد-١٩ 29

التوعية **32**
أنشطة المناصرة المشتركة 32
الحملات الرقمية 33
المشاركة الرقمية 35

قائمة المنشورات **36**

مقدمة

كان عام 2020 عاماً من التفكير لمنّا لحقوق الإنسان ، حيث احتفلنا بمرور عامين على إنشائنا في سبتمبر 2018 ، حيث اقتربنا من الوصول إلى رقم بارز يتمثل في 1000 فرد كلفونا بالدفاع عن حقوقهم.

الأصدقاء والداعمون الأعزاء ،

كان عام 2020 عامًا مليئًا بالتحديات ، حيث أجبرنا الوباء على التكيف مع واقع جديد والاستجابة له. بفضل تفاني فريقنا وإبداعه واستجابته، فقد تم تذليل العقبات أمام مهمتنا لدعم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أجبرنا تفشي كوفيد-19 على إعادة التفكير في الطريقة التي نعمل بها لضمان استمرارية أنشطتنا. على الرغم من التحديات ، فقد واصلنا بناء شراكات مع الضحايا وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على مستوى القاعدة. ومع ذلك ، فقد أدى الوباء إلى مزيد من التدهور في الحقوق والحريات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة. لجأ عدد من الدول إلى تدابير تقيد هذه الحقوق بشدة ، بدءًا من الامتدادات التعسفية لسلطات حالة الطوارئ إلى سن قوانين تجرم الآراء باعتبارها "أخبارًا كاذبة" ، إلى جانب فشل السلطات في منع انتشار كوفيد-19 في مرافق الاحتجاز. إن النشطاء الذين يعملون على الأرض ، والذين أُجبروا على الاعتماد فقط على التكنولوجيا للقيام بأنشطتهم ، واجهوا هجمات وتهديدات متزايدة عبر الإنترنت ، مما جعلهم جميعًا أكثر عرضة للأعمال الانتقامية.

وإن أثبتت هذه الإزمة شيئا ، فهو أنها كانت بمثابة تذكير على نحو صارخ بمدى أهمية أن تخضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتغييرات هيكلية ومنهجية. فبدون العدالة الاجتماعية وسيادة القانون ، لن يؤدي الوباء إلا مزيد من التدهور لحالة حقوق الإنسان المتردية فعلياً على أرض الواقع. لذلك، نحن أكثر التزامًا بتنفيذ مهمتنا ومضاعفة جهودنا في هذا العام الجديد. وعلى الرغم من أن احترام حقوق الإنسان العالمية أبعد ما يكون عن الواقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إلا أن الخطوات المتخذة نحو التحول الديمقراطي واحترام أكبر لحقوق الإنسان في السودان ، على سبيل المثال ، جددت الآمال في أنّ التغيير ممكن.

كان عام 2020 أيضًا عاماً من التفكير لمنظمة منّا لحقوق الإنسان ، حيث احتفلنا بمرور عامين على إنشائنا في سبتمبر 2018 ، بينما اقتربنا من الوصول إلى رقم بارز يتمثل في تكليفنا من قبل 1000 فرد بالدفاع عن حقوقهم. لذلك فكرنا في إنجازاتنا السابقة والتحديات التي واجهناها ، ووضعنا إطارًا استراتيجيًا للفترة 2021-2023. ستكون هذه بوصلتنا لضمان استمرار عملنا في التوافق مع رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا ونظريتنا للتغيير. ومع الرغبة دائمًا في القيام بعمل أفضل وضمان أكبر تأثير ، وخدمة مصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

في عام 2021 ، سنحافظ على التزامنا بمساعدة الضحايا وتنفيذ استراتيجية مستدامة لتعزيز التغييرات الهيكلية في المجتمعات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سنستمر في محاربة الظلم ،

والعمل على تعزيز سيادة القانون ، وكجزء من مجتمع مشترك وبدعم منكم ، سنحرز تقدمًا نحو ضمان تمتع الناس بالاعتراف الفعال واحترام حقوقهم وحرياتهم.
أخيراً وليس آخرًا ، أود أن أشكر الضحايا وعائلاتهم على ثقتهم بنا ، وكذلك جميع شركائنا والمحامين ونشطاء المجتمع المدني ، الذين بدونهم لما كان عملنا ممكنًا.
كما أود الإعراب عن جزيل الشكر إلى كل من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء فريقنا المتحمسين والمتفانين ، بفضلهم واصلنا النجاح.

بالتضامن،

إيناس عصمان
مؤسس مشارك ومديرة

عن المنظمة

رؤيتنا

أن يعيش الأفراد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجتمعات يسودها العدل والسلم، مبنية على سيادة القانون في ظل إعتراف فعلي وإحترام حقوق وحريات الجميع.

مهمتنا

نعمل بشكل مباشر مع الضحايا وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. ندعمهم للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم المعترف بها عالميًا من خلال إعتماد نهج شامل.

على المستوى الفردي ، نقوم بتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان ، وتقديم المساعدة القانونية للضحايا من خلال استخدام آليات القانون الدولي في المقام الأول ، وزيادة الوعي بمعاناتهم مع المعنيين.

على المستوى الهيكلي ، نجري بحثًا معمقًا لتقييم الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان. على هذا الأساس ، فإننا ندعو إلى الإصلاح القانوني والسياسي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

على المستوى الداخلي ، نسعى جاهدين لتحقيق التوازن بين رفاهية أعضاء فريقنا والتنفيذ الفعال والمستدام لمهمتنا.

أساليبنا

نحقق مهمتنا من خلال أساليب متطورة من ست استراتيجيات للمناصرة باستخدام أكثر وسائل التأثير فعالية. نعتمد نهجًا تعاونيًا في عملنا ، من خلال الانخراط بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجتمع المدني ، لضمان التكامل.

1 التوثيق والرصد

بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني ، نراقب حالة حقوق الإنسان على الأرض ، ونوثق الحالات الفردية ، ونحدد أنماط الانتهاكات ونحلل أسبابها الهيكلية.

2 الإجراءات القانونية

نحن نمثل الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أمام آليات الحماية الدولية. وعلى وجه الخصوص ، نلجأ إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. قد نتعامل أيضًا مع الآليات الإقليمية والمحلية ، عندما تكون فعالة ويمكن الوصول إليها.

عند مساعدة الأفراد ، نحترم السرية ولا نتصرف إلا إذا حصلنا على موافقة مستنيرة مباشرة من الضحية أو عائلتها أو محاميها. نحن نسعى جاهدين للتصرف لصالح الضحايا ، مع احترام رغباتهم. يتم الإعلان عن الحالات فقط بعد الحصول على موافقة الضحية أو العائلة.

3 التحليل وإعداد التقارير

استنادًا إلى البحث الشامل والمراقبة ، نقوم بإصدار تقارير وملخصات وأوراق بحثية للفت انتباه المعنيين بهذه القضايا ، بهدف الدعوة إلى الإصلاح القانوني والسياسي. عند الاقتضاء ، نضغط بشكل مباشر على صناع القانون والساسة المحليين ونشارك مع مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والحكومات الأجنبية والأعمال التجارية.

نحن نقدم منظور المجتمع المدني في تقييم امتثال الدول لالتزاماتها بحقوق الإنسان من قبل آليات الأمم المتحدة ، مع زيادة إتاحة وصول شركائنا المحليين إلى هذه الآليات.

4 التوعية

نعمل على زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين جمهور واسع ومتنوع من خلال نشر التقارير والمشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في المناقشات والمؤتمرات العامة.

نسلط الضوء على قصص الضحايا من خلال الإعلان عن قضاياهم ومشاركتها على موقعنا الإلكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا ، وبالتالي لفت انتباه عامة الناس إلى وضعهم داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

5 بناء القدرات

من خلال تقديم خبرتنا القانونية وتجربتنا ، نقدم التدريب والمحاضرات ، من بين أمور أخرى ، للمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجالها وطلاب الجامعات.

كما نقدم الدعم الفني للمجتمع المدني المحلي للوصول إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتعزيز فهمهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

6 تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

إننا نؤمن بأن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الفعالة والتي يمكن الوصول إليها هي المفتاح لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية على المستوى الوطني.

وبالاشتراك مع الشركاء المحليين ، نقوم بتقييم عمل هذه المؤسسات واستقلاليتها وكفاءتها من خلال تقارير التقييم ، ونساهم في عملية إستعراضها من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أولوياتنا الجغرافية والمواضيعية

يغطي نطاق عملنا الجغرافي الدول الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية. من بينها ، نركز على البلدان التي نعتقد أن لعملنا فيها أكبر قدر من القيمة المضافة ، مع مراعاة قدراتنا وتأثيرنا الاستراتيجي.

كذلك نركز بشكل أساسي على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية ، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي ، والحقوق المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة ، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. نعتقد أنه يجب حماية هذه الأشياء قبل كل شيء ، كشرط لا غنى عنه لكي يتمكن الناس من المطالبة بجميع حقوقهم الأخرى دون خوف من الانتقام.

على هذا النحو ، فإن الأولية في موضوعاتنا تشمل ، على سبيل المثال لا الحصر:

- المساءلة والحق في معرفة الحقيقة،
- الاعتقال التعسفي،
- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان،
- مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان،
- الاختفاء القسري،
- الإعدام خارج نطاق القضاء،
- حرية الرأي والتعبير (على شبكة الإنترنت وخارجها) ،
- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات،
- ممارسة التعذيب.

لمحة موجزة عن عام 2020

قمنا بدعم **153 ضحية** لانتهاكات حقوق الإنسان في **10 دول** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

أصدرنا تحليلًا متعمقًا **لخمسة نصوص تشريعية** تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. قمنا برصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في **5 دول** قبل وأثناء مراجعة سجلها.

الإجراءات القانونية

في عام 2020 ، مثلنا 153 فردًا أمام آليات الحماية الدولية. كما تابعنا العديد من الحالات السابقة لأفراد نواصل مساعدتهم.

بالاعتماد على التوثيق الدقيق والمتابعة ، نقدم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال استخدام آليات القانون الدولي في المقام الأول لوضع حد للانتهاكات ، أو تحقيق الإنصاف لضحايا الانتهاكات السابقة. كما نبني أيضًا على دراسات الحالة الموثقة للدفاع عن إصلاحات سياسات حقوق الإنسان ، وزيادة الوعي بمحنة الضحايا عند المعنيين.

مجالات الإجراءات القانونية

الحق في الحياة

خلال عام 2020 ، تعاملت منظمة منّا لحقوق الإنسان مع العديد من القضايا المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدءًا من قتل المتظاهرين بسبب الاستخدام المفرط للقوة إلى الحرمان من الرعاية الطبية ، بما في ذلك ما جاء في سياق جائحة كوفيد-19.

في مصر ، تلقينا شهادة عائلة أحمد عبد النبي محمود سيد أحمد ، بعد وفاته في الحجز في سبتمبر 2020. وقد تم اعتقاله بشكل تعسفي ، وعلى الرغم من مطالباته المتكررة بالحصول على رعاية طبية مناسبة ، تم رفض طلبات أحمد.

في المملكة العربية السعودية ، وبالتعاون مع

نصب تذكاري للشهداء في ميدان التحرير ، القاهرة ، مصر. © حسام الحملاوي، مرخصة بموجب CC BY 2.0.

منطمة القسط لحقوق الإنسان، وثقنا قضية عبد الرحيم بن أحمد محمود الحويطي، أحد أفراد قبيلة الحويطات والشخصية البارزة في مقاومة وتوثيق الإخلاء القسري لقبيلته من أجل بناء مشروع نيوم الضخم في المملكة العربية السعودية. بعد أن قتلته القوات الخاصة السعودية رمياً بالرصاص في منزله ، طلبنا التدخل العاجل للمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء. لاحقاً في أغسطس، أرسلت خبيرة الأمم المتحدة رسالة إلى السلطات السعودية ، تحثها على إجراء تحقيق وتقديم إيضاحات حول ما إذا كان هناك استحواذ قانوني على الأرض.

علاوة على ذلك ، عملنا على قضية المدافع السعودي عن حقوق الإنسان والمؤسس المشارك لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) ، عبد الله الحامد ، بالاشتراك مع القسط لحقوق الإنسان ومؤسسة رايت لايفليهود. كان الحامد يبلغ من العمر 69 عامًا ، وكان يقضي عقوبة بالسجن 11 عامًا في سجن الحائر، بسبب نشاطاته. أصيب في 9 أبريل 2020 بجلطة دماغية وتوفي في 23 أبريل. أشرنا إلى أن وفاته نتجت عن ظروف احتجازه السيئة والحرمان المنهجي من الرعاية الطبية من قبل سلطات السجن.

في يونيو، أعرب سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة عن "قلقهم البالغ من أن التأخير في علاج السيد الحامد ربما يكون قد حرمه بشكل تعسفي من حقه في الحياة" ، وأنه لم يتم النظر في إطلاق سراحه مبكرًا في ضوء جائحة كوفيد-19.

في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وجهنا نداءً عاجلاً إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الصحة فيما يتعلق بتفشي مرض كوفيد -19 في سجن الوثبة في أبو ظبي ، للتعبير عن مخاوف بشأن عدم حصول السجناء على الرعاية الطبية والظروف السيئة في السجن. بناءً على عشر شهادات تلقيناها من عائلات السجناء ، وجادلنا بأن سلطات الإمارات العربية المتحدة لم تتخذ التدابير اللازمة للتصدي لتفشي كوفيد-19 في السجن ، مما عرض صحة وحياة السجناء لخطر جسيم.

عبد الله الحامد في الجلسة المحاكمة السابعة لجمعية حسم. © سلطان الفيفي ، مرخصة بموجب CC BY-SA 3.0.

الإخفاء القسري

هذا العام ، عملت منظمة منّا لحقوق الإنسان على عدد كبير من حالات الاختفاء القسري، حيث شكلت نسبة أكثر من 60 ٪ من جميع الحالات الموثقة الأخرى.
هذا العام ، عملت منظمة منّا لحقوق الإنسان على عدد كبير من حالات الإخفاء القسري، حيث شكلت نسبة أكثر من 60 ٪ من جميع الحالات الموثقة الأخرى، والتي تم الإبلاغ عن أغلبها في العراق وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية.

في مصر ، حيث لا تزال حالات الإخفاء القسري منتشرة على نطاق واسع ، وغالبا ما تتخذ شكل الاعتقال السري أثناء الاحتجاز ، والاحتجاز المطول بمعزل عن العالم الخارجي، قمنا برفع قضيتي شابين اختفيا بعد اعتقالهما من قبل مباحث أمن الدولة ، أمام فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الإخفاء القسري أو غير الطوعي. كما وثقنا حالات إخفاء قسري **في سوريا** - بعضها يتعلق بأفراد اختفوا منذ ثماني سنوات - حيث تم تسجيل أكثر من 100.000 حالة مفقودة منذ اندلاع النزاع.

في المملكة العربية السعودية ، انتشرت ممارسة الإخفاء القسري في السنوات الأخيرة ، ولا سيما في شكل الاحتجاز السري المطول. واصلنا مساعدة عائلات المختفين في بحثهم عن أقاربهم المفقودين. واستنادًا إلى تقرير سابق قدمته منظمتنا في مايو ، أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الإخفاء القسري أو غير الطوعي أول ادعاء عام بشأن المملكة العربية السعودية ، شجب الطابع الواسع الانتشار لهذه الممارسة في جميع أنحاء البلاد. وسلط الفريق العامل الضوء في ادعاءاته على العوائق التي تحول دون تنفيذ الإعلان لعام 1992 بشأن حماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري ، وخلص إلى أنها كانت "واسعة الانتشار ومتعمدة" ، و "جزء لا يتجزأ من الإطار المؤسسي والسياسي للمملكة العربية السعودية". كما شجب الفريق استخدام الاحتجاز والإخفاء "لقمع المعتقدات والسلوكيات التي لا تتماشى مع العقيدة السياسية والدينية التي تقرها الدولة".

أم، فُقد أبناؤها الثلاثة في الحرب اللبنانية تحمل صوراً لأطفالها. © م. طحطح ، مرخصة بموجب CC BY-NC-ND / ICRC.

في دائرة الإهتمام

تزايد عدد الأشخاص المفقودين في العراق

جاسب حطاب الهليجي يحمل صورة ابنه علي، المحامي الحقوقي المختفي منذ أكتوبر 2019. © فايسبوك @المحامية-رفل-الأسدي.

في عام 2020 ، لا سيما في سياق حملة قمع التظاهرات السلمية ، واصلنا مراقبة حالات الإخفاء القسري عن كثب في العراق ، البلد الذي يضم أكبر عدد من الأشخاص المفقودين في جميع أنحاء العالم. من بين 480 حالة إخفاء سجلتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإخفاء القسري منذ تصديق العراق على الاتفاقية في عام 2010 ، تم رفع 323 حالة من قبل منظمة منّا لحقوق الإنسان. في عام 2020 وحده، رفعنا 94 حالة إخفاء قسري جديدة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإخفاء القسري، وتابعنا عشرات القضايا الأخرى. تم إطلاق سراح خمسة أشخاص في عام 2020 بعد تحركنا. استنادًا إلى تقرير صادر عن منظمة منّا لحقوق الإنسان ، في مايو 2020 ، أرسل تسعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة خطابًا إلى السلطات العراقية بشأن 432 قضية من طلاب معسكر سبايكر الذين لا يزالون في عداد المفقودين بعد اختطافهم من قبل القوات الحكومية ، في حين أن أكثر من ألف من زملائهم المتدربين أعتقلوا من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء حقيقة أنه بعد ست سنوات من الأحداث ، لم تقم السلطات بالبحث والتحقيق بفعالية في القضايا ومقاضاة الجناة. وذكروا كذلك أن مشروع قانون سبايكر لا يوفر للضحايا وأسرهم سبل انتصاف مناسبة.

بالإضافة إلى ذلك ، في 1 أكتوبر 2020 وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لبدء الاحتجاجات العراقية ، قدمنا شكوى إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات لدعوة السلطات إلى التحقيق في مصير ومكان وجود ستة متظاهرين مفقودين وثقنا حالاتهم. ومن بينهم محامي حقوق الإنسان علي جاسب حطاب الهليجي ، الذي فقد منذ أكتوبر 2019 بعد اعتقاله من قبل الميليشيات التي ترعاها الدولة. بناءً على ما قدمناه ، في نوفمبر 2020 ، أرسل أربعة خبراء من الأمم المتحدة خطاباً إلى الحكومة العراقية، أوضحوا فيها أن اختطافه يبدو أنه "نُفذ كرد مباشر على عمله القانوني المشروع في مجال حقوق الإنسان ، والمشاركة في المظاهرات العامة و أشكال التعبير على الإنترنت. " أخيراً ، في ديسمبر ، أرسلنا رسالتين مشتركتين إلى رئيس الوزراء العراقي و رئيس الجمهورية، وقد دعمتهما أكثر من 20 منظمة عراقية ودولية. في رسائلنا، حثثنا السلطات على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإفراج عن جميع المتظاهرين السلميين الذين اختطفوا خلال مظاهرات العراق 2019-2020 ، مؤكدين أن الوقت قد حان لكي تتخلى الإدارة العراقية الجديدة عن ممارسة استخدام الإخفاء القسري لإسكات الأصوات الناقدة.

حرية الصحافة

على مدار العام ، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قمعًا شديدًا ضد الصحفيين ، مما أدى إلى انتهاكات لحرية التعبير. وثقنا عدة حالات تعرض فيها عاملون إعلاميون لأعمال انتقامية بسبب تقاريرهم الانتقادية.

في سياق قمع شديد لحرية الصحافة في **الجزائر** ، قمنا بتمثيل اثنين من الصحفيين أمام آليات الحماية الدولية. في سبتمبر ، طلبت منظمة منّا لحقوق الإنسان تدخل مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية لليونسكو نيابة عن خالد درارني ، الصحفي البارز وممثل منظمة مراسلون بلا حدود في الجزائر. في سبتمبر، حُكم على درارني بالسجن لمدة عامين بتهمة "التحريض على التجمع غير المسلح" و "المساس بالوحدة الوطنية" ، بسبب تغطيته للاحتجاجات. كما قدمنا المساعدة لسعيد بودور ، صحفي عامل على الإنترنت ومدافع عن حقوق الإنسان، حُكم عليه بالسجن لمدة عام بتهمة " إهانة هيئة نظامية " لشجبه فساد مسؤولي الدولة في قضية مصادرة مخدرات.

في العراق ، حيث يتعرض الصحفيون بشكل منهجي للترهيب والاعتداءات من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية ، وبشكل أكبر منذ بدء الاحتجاجات المناهضة للحكومة في أكتوبر 2019 ، قمنا بمساعدة عدد من الصحفيين الذين تعرضوا للإخفاء القسري والاعتقال التعسفي و أشكال أخرى من الانتقام بسبب عملهم. في يناير، رفعنا قضية المصور الصحفي أسامة التميمي إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الإخفاء القسري، بعد اختطافه أثناء عودته من تصوير مظاهرة في ساحة التحرير في بغداد. وبالمثل ، وبالاشتراك مع جمعية الوسام الإنسانية ، قدمنا قضية توفيق التميمي ، مسؤول المحافظات في جريدة الصباح، الذي اختفى على الأرجح انتقامًا منه لإعلانه دعمه للاحتجاجات العراقية على فيسبوك. علماً أنه قبل اختطافه بوقت قصير ، كان قد انتقد سوء الإدارة الاقتصادية للحكومة.

بالإضافة إلى ذلك ، في تحرك عاجل مشترك مع مراسلون بلا حدود في نوفمبر ، قدمنا قضية الصحفية سؤدد الصالحي إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير. في أكتوبر 2020 ، صدرت مذكرة توقيف بحقها

صحفيون تحت الهجوم

كريمة ناجي

خالد درارني

أسامة التميمي

سعيد بودور

شيروان أمين نعّو

سؤدد الصالحي

توفيق التميمي

بسبب مزاعم "القذف" ، والتي ارتبطت بشكل مباشر بتقاريرها النقدية. علاوة على ذلك ، طلبت منظمتنا منّا لحقوق الإنسان ومراسلون بلا حدود التدخل العاجل لثلاثة من المكلفين الأمميين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالاحتجاز التعسفي للصحفي العراقي الكردي شيروان أمين نعّو ، وذلك بسبب نشره تقارير انتقادية عن انتهاكات حقوق الإنسان والظلم الاجتماعي والفساد السياسي في إقليم كردستان.

أخيراً في ليبيا ، حيث تقوض حكومة الوفاق الوطني بشكل منتظم استقلالية وسائل الإعلام من خلال عرقلة الإجراءات الإعلامية أو ممارسة الضغط للتأثير على التقارير الإعلامية ، قمنا بمساعدة كريمة ناجي ، المراسلة الحربية التونسية التي كانت تغطي الصراع في ليبيا منذ عام 2013. في يونيو 2019 ، ألغت إدارة الإعلام الخارجي في حكومة الوفاق الوطني اعتماد ناجي بسبب "مخاوف أمنية". في ديسمبر 2020 ، طلبت منّا لحقوق الإنسان وائتلاف النساء في الصحافة تدخل المقرر الخاص المعني بحرية التعبير واليونسكو، لأن إلغاء إعتمادها مرتبط بشكل مباشر بتقاريرها.

أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتقلص الحيز المدني

في عام 2020 ، استمر تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لانتهاكات حقوق الإنسان. كما جعلت جائحة كوفيد-19 عملهم أكثر صعوبة ، بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير عبر الإنترنت ومن بين أمور أخرى المخاوف من المراقبة الإلكترونية.

استعداداً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة السنوي عن الأعمال الانتقامية ، قدمنا معلومات عن عدة أفراد تعرضوا للانتقام بسبب تعاونهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في كل من جيبوتي وموريتانيا ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما شاركنا مخاوفنا بشأن النهج المثير للقلق من الترهيب والانتقام الذي يواجهه أعضاء المجتمع المدني خلال دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات الحقوقية الدولية. وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي نُشر في سبتمبر 2020 ، إلى حالات انتقامية في 40 دولة حول العالم ، 11 منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وهي الجزائر والبحرين ومصر وإسرائيل والكويت وليبيا والمغرب وفلسطين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. كما سلط التقرير الضوء على التهديدات التي لا حصر لها التي يواجهها العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتذرع بعض الدول بالأمن القومي وتشريعات مكافحة الإرهاب لمحاكمة ومعاقبة الأفراد الذين يتعاملون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك ، واصلنا المتابعة عن كثب مع شركائنا لقضايا العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان السعوديين المسجونين. ومن بينهن المدافعة البارزة عن حقوق المرأة لجين الهذلول ، التي اعتقلت عام 2018 بسبب نشاطها السلمي. في 23 يوليو ، قدمت منظمة منّا لحقوق الإنسان قضيتها إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الإخفاء القسري ، لأنه لم يسمع عنها شيء منذ 9 يونيو. رغم أنها عادت للظهور في 31 أغسطس 2020 ، إلا أنها تعرضت مراراً وتكراراً للاحتجاز المطول بمعزل عن العالم الخارجي قبل الإفراج المشروط عنها مؤخراً.

الاعتقال التعسفي

في عام 2020 ، تلقت منظمة منّا لحقوق الإنسان شهادات عديدة لأفراد محتجزين تعسفياً، بما في ذلك بعد محاكمات غير عادلة بشكل صارخ، على أفعال تندرج ضمن حقوقهم الأساسية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات ضمن اتهامات أخرى.

في مصر ، وثقنا حالة الطالب المهندس ووالده المعتقلين بشكل تعسفي منذ عام 2015 بعد محاكمة جائرة بتهم تتعلق بالإرهاب. كلاهما محتجز في الإسكندرية ، وقد حُرما من الاتصال بأسرتيهما اعتباراً من 1 مارس ، بعد تعليق الزيارات بسبب تفشي كوفيد-19 . بناء على مطالبتنا ، أرسل أربعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

للأمم المتحدة نداءً عاجلاً إلى السلطات المصرية ، وأبدوا قلقهم بشأن احتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي. بعد ذلك بوقت قصير ، منحتهم السلطات حق الزيارات العائلية.

في الكويت ، تلقينا شهادة زهير المحميد ، وهو مواطن يبلغ من العمر 61 عامًا ويقضي عقوبة بالسجن لمدة 15 عامًا في مدينة الكويت بعد محاكمة شابتها انتهاكات لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. بعد رفع قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في أغسطس ، أصدر الأخير رأياً يفيد بأن المحميد محتجز تعسفياً ويدعو السلطات إلى الإفراج عنه فوراً. ومع ذلك ، لم تنفذ السلطات قرار الأمم المتحدة حتى الآن.

في المملكة العربية السعودية ، اتخذنا عددًا من الخطوات بشأن قضية عضوين من الأقلية الشيعية. الشيخ محمد بن حسن الحبيب رجل دين شيعي حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن 12 عاما بتهمة "الطائفية" و"التحريض على الفتنة" لانتهاكه تعهده بعدم إلقاء الخطب، والتي انتقد فيه التمييز المنهجي الذي تواجهه طائفته الدينية. مرتجى بن عبدالله بن علي القريرص، الذي اعتقل في سن 13، يقضي عقوبة بالسجن ثماني سنوات لمشاركته في الاحتجاجات والانضمام إلى "منظمة إرهابية" ، وهي تهم مرتبطة بمشاركته السلمية عندما كان عمره 10 سنوات في مظاهرات مناهضة للحكومة في عام 2011. بناءً على شكوى قدمتها منّا لحقوق الإنسان وذلك في مايو 2020، أرسل المقرر الخاص

لجين الهذلول © تويتر @لجين الهذلول.

المعني بحرية الدين أو المعتقد والإجراءات الخاصة الأخرى للأمم المتحدة خطابًا إلى السلطات السعودية. وأعربوا فيه عن قلقهم بشأن احتجاز الشيخ الحبيب ومرتجى بسبب نشاطاتهما الحقوقية، وإدانة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتجريم الحق في التعبير بحرية عن آرائهما وانتقاد سياسات الحكومة ، بما في ذلك الأمور التي تؤثر على الأقلية الدينية التي ينتميان إليها. بالإضافة إلى ذلك ، قدمت منّا لحقوق الإنسان والقسط لحقوق الإنسان المساعدة الحقوقية إلى سلمان بن عبد العزيز بن سلمان آل سعود ووالده عبد العزيز بن سلمان بن محمد آل سعود ، المعتقلَيْن من دون تهمة منذ يناير 2018 في سياق حملة القمع ضد أعضاء العائلة المالكة السعودية. في أغسطس ، قدمنا طلبا بإستصدار رأي إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، كون أن احتجازهما الحالي يفتقر إلى أي أساس قانوني. وفي ديسمبر ، طالبنا فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الإخفاء القسري بالتدخل بشكل عاجل لدى السلطات السعودية بعد نقلهما من المنزل الذي وضعا فيه رهن الإقامة الجبرية إلى مكان مجهول. كلاهما لا يزال في عداد المفقودين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

أخيرًا ، قمنا مع القسط لحقوق الإنسان بتوثيق قضية حزام الأحمري ، وهو مواطن سعودي تم اعتقاله تعسفيًا من قبل المباحث لانتقاده "رؤية 2030"عبر تطبيق الواتساب. تم اتهامه بموجب قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية وحُرم من الاتصال بأسرته ومحاميه. **في الإمارات العربية المتحدة** ، واصلنا توثيق العديد من حالات الاحتجاز التعسفي وطلبنا نيابة عنهم تدخل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. في يناير

سجن المحلة (مصر). © حسام الحملاوي ، مرخصة بموجب CC BY 2.

2020 ، وبناءً على شكوى قدمتها منّا لحقوق الإنسان ، بعث الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي برسالة إلى السلطات بشأن حالتي مواطنين لبنانيين، أحمد صبح وعبد الرحمن شومان ، اللذين حكم عليهما بعد محاكمة جائرة على التوالي بالسجن 10 سنوات والسجن المؤبد. وحث الفريق العامل السلطات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حقهما في عدم حرمانهما من حريتهما تعسفاً.

هذا العام ، واصلنا أيضًا متابعة قضية عبد الله الشامسي، وهو طالب عماني يقضي عقوبة بالسجن المؤبد بعد محاكمة جائرة تم خلالها الإستناد على اعترافاته المنتزعة تحت التعذيب كدليل وحيد ضده. في مايو ، وبناءً على طلب سابق ، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأيًا يدين الطبيعة التعسفية لاحتجازه ويطالب السلطات بالإفراج عنه فورًا. وذكر الفريق كذلك أن عدد القرارات المعتمدة بشأن قضايا في الإمارات العربية المتحدة تشير إلى "مشكلة منهجية تتعلق بالاحتجاز التعسفي" ، والتي يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

أخيراً، تلقينا شهادتي امرأتين، أمينة العبدولي و مريم البلوشي ، كلتاهما محتجزة سراً بشكل تعسفي منذ عام 2015، كما تعرضتا للتعذيب، وواجهتا أيضًا إجراءات انتقامية بسبب قيامهما بتوعية الجمهور بقضيتهما. بناءً على شكوانا ، في نوفمبر 2020 ، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأيًا حول قضيتهما، داعيًا السلطات إلى الإفراج عنهما فورًا، واعتبر أن اعتقال كلتا المرأتين اعتبارًا من 19 نوفمبر 2020، والذي يصادف انتهاء فترة عقوبتهما، يفتقر إلى أساس قانوني.

في عام 2020 ، تلقت منّا
لحقوق الإنسان شهادات عديدة
لأفراد محتجزين تعسفياً،
بما في ذلك بعد محاكمات
غير عادلة بشكل صارخ.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

في دائرة الإهتمام

التعذيب في اليمن في مصنع تسييل الغاز

معمل تسييل الغاز في بلحاف. © بإذن من لجنة المراجعة المستقلة IUCN.

قامت منّا لحقوق الإنسان ، بالتعاون مع جمعية ضحايا التعذيب في الإمارات العربية المتحدة ، بتوثيق شهادة مواطن يمني تم احتجازه وتعذيبه سراً من قبل القوات الإماراتية في عدة مراكز احتجاز سرية في جميع أنحاء محافظة شبوة في اليمن. على هذا الأساس ، طلبنا تدخل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية.

واحتجز الضحية لمدة أسبوعين داخل قاعدة تحالف بلحاف داخل مصنع تسييل الغاز. يتم تشغيل الموقع من قبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ، وهي شركة تمتلك توتال 39٪ من أسهمها. قادنا تحليلنا إلى استنتاج أنه على الرغم من ضرورة محاسبة دولة الإمارات العربية المتحدة على الانتهاكات المرتكبة في بلحاف ، نظرًا لأنهم كانوا يديرون الموقع وقت حدوث الانتهاك ، لا ينبغي إعفاء توتال من المسؤولية أيضًا.

بناءً على بلاغنا ، في 14 يوليو 2020 ، أرسلت ثلاثة مكلّفين أمميين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة ادعاء إلى الإمارات واليمن والولايات المتحدة الأمريكية لتورطهم المزعوم في الانتهاكات التي تعرض لها الضحية. في وقت كتابة هذا التقرير ، لم ترد أي من هذه الدول على الأسئلة الواردة في الرسالة.

وبالتوازي مع ذلك ، بدأت منّا لحقوق الإنسان حوارًا مع شركة توتال حول مسؤوليتها ، بصفتها المساهم الرئيسي في الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ، عن الانتهاكات التي تعرض لها الضحية. تم إرسال قائمة بالأسئلة إلى شركة توتال باستخدام "آلية استجابة الشركة" لمرصد الأعمال وحقوق الإنسان. ردت الشركة معتبرة أنها " ليس لديها حصة مسيطرة في الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ولا تتدخل مباشرة في موقع بلحاف الذي تديره الشركة اليمنية". كما زعمت شركة توتال أنها لم تكن تسيطر على الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ، فهي تقع خارج نطاق خطة اليقظة بموجب القانون الفرنسي بشأن واجب يقظة الشركات.

وتعليقًا على هذا الرد ، أعربت منّا لحقوق الإنسان عن أسفها لأن المعلومات التي قدمتها شركة توتال كانت مجرد تكرار لتصريحات سابقة ولم تقدم أي معلومات جديدة ، بما في ذلك ما إذا كانت توتال قد اتخذت خطوات مع السلطات الإماراتية منذ إبلاغها بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في بلحاف.

بالإضافة إلى ذلك ، أثار أعضاء البرلمان الفرنسي أيضًا مسألة استخدام القوات الإماراتية لمحطة تسييل الغاز في بلحاف. متابعةً لسؤال تم طرحه في 27 نوفمبر 2019 ، طالب النائب آلان ديفيد بتوضيحات من وزير الخارجية الفرنسي ، جان إيف لودريان، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المرتكبة في الموقع ، مستشهداً بعمل منّا لحقوق الإنسان مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

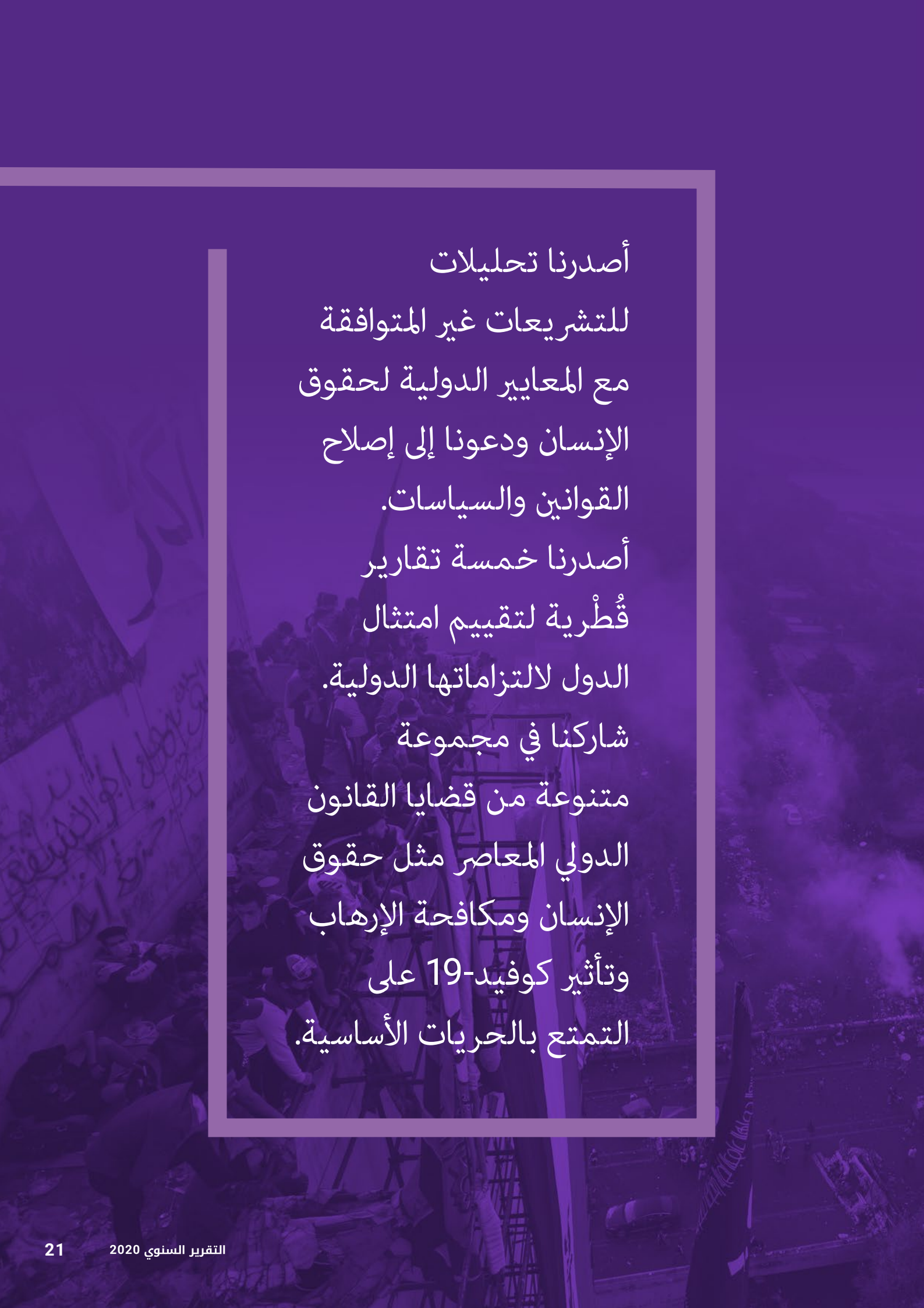

أصدرنا تحليلات
للتشريعات غير المتوافقة
مع المعايير الدولية لحقوق
الإنسان ودعونا إلى إصلاح
القوانين والسياسات.
أصدرنا خمسة تقارير
قُطْرية لتقييم امتثال
الدول لالتزاماتها الدولية.
شاركنا في مجموعة
متنوعة من قضايا القانون
الدولي المعاصر مثل حقوق
الإنسان ومكافحة الإرهاب
وتأثير كوفيد-19 على
التمتع بالحريات الأساسية.

المناصرة القانونية

أجرينا بحثًا متعمقًا وحددنا تطورات القانون والسياسات المتعلقة بالحقوق الرقمية ، والحيز المدني ، ومكافحة الإرهاب ، والحق في معرفة الحقيقة.

مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية

حددنا هذا العام عددًا من التطورات في القانون والسياسات المتعلقة بالحقوق الرقمية والفضاء المدني ومكافحة الإرهاب والحق في معرفة الحقيقة، التي من شأنها ان تتيح انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك أجرينا بحثًا وتحليلاً متعمقين ودعونا إلى إصلاح القوانين والسياسات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

الحقوق الرقمية وتقلص الحيز المدني

في عام 2020 ، أصدرنا ثلاثة تحليلات للتشريعات غير المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الجزائر والعراق والمغرب.

في مارس 2020 ، قدم مجلس الوزراء **المغربي** مشروع قانون بشأن استخدام المواقع الاجتماعية أو شبكات البث المفتوحة أو الشبكات المماثلة. وانتقدت منظمات المجتمع المدني غياب التشاور أثناء صياغة النص ، فضلاً عن عدم شفافية نصوصه ، التي لم تُعرف للجمهور إلا بعد تسريبه على شبكات التواصل الاجتماعي. يحتوي مشروع القانون على العديد من الأحكام التي لا تتماشى مع المعايير الدولية التي تنظم حرية التعبير على الإنترنت. على سبيل المثال ، يمنح سلطات رقابة واسعة النطاق "لمزودي الخدمات" وللإدارة ، ويفرض عقوبات على دعوات المقاطعة ونشر " الأخبار الزائفة". نتيجة للضغط من المجتمع المدني وكذلك جزء من الطبقة السياسية ، تم تعليق مشروع القانون مؤقتًا من قبل الحكومة في 4 مايو 2020. ومع ذلك ، طلبت منّا لحقوق الإنسان و منظمة المادة 19 (الشرق الأوسط و شمال أفريقيا) تدخل المقرر الخاص بشأن الحق في حرية التعبير لدعوة المغرب إلى سحب مشروع القانون بالكامل. في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد سحب هذا المشروع.

شاشة OS7 غير واضحة. © جان بيرسيل، مرخصة بموجب CC BY 2.0.

في أواخر أبريل 2020 ، أصدرت الحكومة الجزائرية تشريعاً بتعديل قانون العقوبات. يفرض النص عقوبات جديدة مستندة إلى أسس غامضة تقيد وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الأجنبي ، ويزيد من عقوبات التشهير ويحظر نشر "أخبار زائفة". تميز هذا التعديل بغياب النقاش البرلماني في سياق جائحة كوفيد-19. لذلك دعت منّا لحقوق الإنسان ومنظمة المادة 19 المقررين الخاصين المعنيين بحرية التعبير وحرية التجمع السلمي إلى حث الجزائر على مواءمة تشريعاتها الجنائية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. تم تناول الثغرات القانونية من قبل العديد من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في بيان صحفي، كان قد نشر بعد الحكم على الصحفي الجزائري خالد درارني بالسجن لمدة عامين في 16 سبتمبر 2020. وأوضح خبراء الأمم المتحدة أن هذا القانون "يمهد الطريق لمزيد من الاعتقالات والاحتجاز للمعارضين مثل المتظاهرين وأنصار الحراك".

بالإضافة إلى ذلك ، عقدنا هذا العام شراكة مع المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح وراقبنا التطورات القانونية والسياسية في الجزائر التي تؤثر على الحيز المدني. تم استخدام بحثنا لتحديث مرصد الحرية المدنية التابع لـ المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح في الجزائر.

في تشرين الثاني 2020 ، أعاد مجلس النواب **العراقي** تقديم نسخة معدلة من مشروع قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية ، والذي تم تقديمه في الأصل إلى البرلمان في عام 2011. وفي عام 2013 ، طلبت اللجنة البرلمانية للثقافة والإعلام سحب القانون بعد أن قام أفراد ومنظمات المجتمع المدني بحملات ضد النص وأحكامه التقييدية المفرطة. ومع ذلك ، نظرًا لأن مجلس النواب لم يوافق أبدًا على سحب مسودة النص، فقد أعيد تقديمه في عام 2019 ، قبل أن يتم تعديله مرة أخرى ويعاد تقديمه في نوفمبر 2020. يفرض مشروع القانون تجريما لأفعال غامضة التعريف وقيودًا غير ضرورية على حرية التعبير في العراق ، ومن المحتمل أن يخضع الصحفيون والنشطاء بالسجن لمجرد قيامهم بعملهم والإبلاغ عن القضايا التي تهم الجمهور. لذلك ، بادرنا برسالة مشتركة بتسليط الضوء على أكثر البنود إشكالية في مسودة النص ، ودعونا بالاشتراك مع تسع منظمات عراقية ودولية أخرى أعضاء مجلس النواب العراقي إلى سحب مشروع القانون أو تعديله بشكل كافٍ ليتواءم مع الدستور العراقي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

متظاهر جزائري © غوينيل بيسر . ، مُرخصة بموجب CC BY-NC-SA 2.0.

مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان

في عام 2020 ، أصدرنا تحليلًا حول استخدام مراكز المناصحة (أي مراكز "المشورة") في **الإمارات العربية المتحدة** ، والتي تم إنشاؤها لتقديم "إعادة التأهيل" المزعوم للأفراد المفترض أنهم يشكلون تهديدًا "إرهابيًا". لقد جادلنا بأن هذه المراكز تُستخدم لتمكين احتجاز الأفراد بحكم الأمر الواقع إلى أجل غير مسمى ، على أسس فضفاضة وغامضة تتعلق بالإرهاب. في 11 شهادة جمعناها ، تم احتجاز الأفراد في مركز المناصحة بعد أن قضوا أحكامًا بالسجن انتقامًا منهم لممارسة حقهم في حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات.

في نوفمبر 2020 ، أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب وأربعة آخرون من المكلفين الأمميين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تحليلاً مستفيضًا لإطار مكافحة الإرهاب في الإمارات، معربين عن قلقهم من حقيقة أنه يقيد بشدة الحقوق والحريات الأساسية في البلاد. سلط خبراء الأمم المتحدة الضوء بشكل خاص على التعريف الفضفاض للإرهاب ، بما في ذلك حقيقة أنه يشمل أفعالاً تندرج تحت الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي ، وكذلك الاستخدام التعسفي لمراكز المناصحة ، وممارسة الحرمان من الجنسية.

غرافيتي لبانكسي عن معتقل غوانتانامو © ادموندو . ، مرخصة بموجب CC BY-SA 2.0.

في دائرة الإهتمام

الحق في معرفة الحقيقة والمساءلة

موريتانيا: محنة الناجين من "الإرث الإنساني" بعد 30 عامًا من مذبحة إينال

ميمونة ألفا سي ، تحمل صورة زوجها الحسن بيدي با ، ضابط عسكري أفرو-موريتاني أُعدم بإجراءات موجزة في عام 1990. © بإذن من ألكسيس ثيري.

في أوائل عام 2020 ، واصلت منّا لحقوق الإنسان عملها على قضية "الإرث الإنساني (1986-1991) "، وهي الفترة التي ارتكبت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في **موريتانيا**.

في ديسمبر 2019 ، قدمت النائبة الموريتانية "أنيسة با" مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية بإنشاء " هيئة للحقيقة والمصالحة" وإلغاء قانون العفو رقم 93-23. في 27 يناير 2020 ، أرسلت منّا لحقوق الإنسان و (CCR-M) جمعية الدفاع عن حقوق الضحايا وأهاليهم في موريتانيا، تحليلًا قانونيًا نقديًا لمشروع القانون إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار ، والذي يتضمن قائمة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين النص. وكان تحليلنا بمثابة تكملة لشكوى أرسلناها في عام 2019 إلى نفس المقرر نيابة عن 12 جنديًا من أصل أفريقي موريتاني تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال قضية "الإرث الإنساني" بما في ذلك التعذيب و/أو الإعدام خارج نطاق القضاء.

على هذا الأساس ، أرسل العديد من المكلفين الأمميين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، رسالة ادعاء إلى السلطات الموريتانية في يونيو 2019. وعبروا عن مخاوفهم بشأن عدم وجود سبل انتصاف فعالة متاحة لضحايا "الإرث الإنساني"، ورحبوا كذلك بتقديم مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية ، لكنهم أعربوا عن أسفهم لعدم الدقة فيما يتعلق ببعض مواد النص ، ولا سيما تلك المتعلقة بتكوين وسلطات وآليات هيئة الحقيقة والمصالحة.

أخيرًا ، في نوفمبر ، بمناسبة الذكرى الثلاثين لمذبحة إينال ، نشرت منّا لحقوق الإنسان تقريرًا عامًا تناولت فيه غياب المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال "الإرث الإنساني". يستند التقرير إلى 16 شهادة جمعناها بعد استشارة عبر الإنترنت من الضحايا وعائلاتهم. يتضمن التقرير سلسلة من التوصيات للسلطات لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم حق الضحايا في معرفة الحقيقة. تمت مشاركة التقرير على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي ، ونشر المسؤول القانوني ألكسيس ثيري مقالة رأي حول هذا الموضوع في ميدل إيست آي (الطبعة الفرنسية) في 3 ديسمبر 2020.

تقييم امتثال الدول لمعايير حقوق الإنسان

بناءً على البحث الشامل والرصد ، أصدرنا تقارير قطرية وأضفنا منظور المجتمع المدني في تقييم امتثال الدول - على وجه التحديد مصر والعراق والكويت وموريتانيا وعُمان - لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من قبل آليات الأمم المتحدة.

الاستعراض الدوري الشامل

في يناير، حضرنا الاستعراض الدوري الشامل للكويت ، والذي أصدرنا قبله تقريرًا مشتركًا مع معهد حالات انعدام الجنسية والإدماج و مذكرة إعلامية مشتركة مع منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، وسيفيكاس. كما أطلعنا العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مخاوفنا الرئيسية. في 16 يوليو ، تابعنا عن كثب استجابة الكويت للتوصيات التي قدمتها الدول

مكتب الأمم المتحدة ، جنيف.

الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في يناير. على الرغم من قبول الكويت لمعظم التوصيات المقدمة ، إلا أنها رفضت حوالي 20٪ منها، بما في ذلك عدد منها قد حث السلطات على رفع القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خلال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في مارس ، قمنا أيضًا بمراقبة اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل لمصر والعراق عن كثب ، وأصدرنا بيانات صحفية تسلط الضوء على مخاوفنا الرئيسية. على سبيل المثال ، بينما أبلغت مصر المجلس بأنها تدعم 270 توصية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، استمرت في إنكار حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلاد ، حيث ادعى ممثل مصر أن التقارير تحتوي على "مزاعم غير صحيحة ومسيّسة". من ناحية أخرى ، أبلغ العراق مجلس حقوق الإنسان أن السلطات تدعم 245 توصية من أصل 298 وردت ، لكنه رفض العديد من التوصيات البارزة ، من بين أمور أخرى كالمتعلقة بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية وتطبيق عقوبة الإعدام.

أخيرًا ، قبل الاستعراضات الدورية الشاملة القادمة لعمان و موريتانيا في يناير 2021 ، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، بالاشتراك على التوالي مع كل من المركز العماني لحقوق الإنسان و (CCR-M) جمعية الدفاع عن حقوق الضحايا وأهاليهم في موريتانيا. قبل استعراض كل دولة ، أوضح فريقنا مخاوفنا الرئيسية للعديد من البعثات الدائمة ، والتي تتخذ من جنيف مقراً لها -بما في ذلك أستراليا وكندا والدنمارك وفرنسا والنرويج ووفد الاتحاد الأوروبي. كجزء من هذه العملية ، اقترحنا عدداً من التوصيات. كما شارك ممثل عن منّا لحقوق الإنسان في جلسة إحاطة افتراضية لما قبل جلسة عُمان نظمتها منظمة يو بي آر أنفو ، لمشاركة الدبلوماسيون لمنظور المجتمع المدني قبل استعراض البلد المعني.

نشر بطاقات الهوية لضحايا الإبادة الجماعية في الأنفال ، المؤتمر الدولي الثالث للمقابر الجماعية في أربيل، العراق. Adam Jones ©، دكتوراه. - أرشيف الصور العالمي ، المرخصة بموجب CC BY-SA 2.0.

لجنة الإخفاء القسري

بالاعتماد على عملنا المكثف بشأن الأشخاص المفقودين في العراق ، في مارس 2020 ، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقرير ظل إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري حول جهود البلاد لتنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري.

قبل الحوار التفاعلي بين خبراء الأمم المتحدة والعراق ، الذي عقد في أوائل أكتوبر 2020 ، أطلعنا أعضاء اللجنة على العدد المتزايد من المتظاهرين السلميين الذين تم اختطافهم في سياق الاحتجاجات المناهضة للحكومة 2019-2020. كما شاركنا تحليلنا لأوجه القصور في مشروع قانون حماية الأشخاص من الإخفاء القسري الذي لم يعتمده مجلس النواب العراقي بعد.

تابع فريقنا استعراض اللجنة المعنية بحالات الإخفاء القسري للعراق من خلال تلفزيون الأمم المتحدة على الإنترنت، و شاركنا النقاط البارزة في الحوار التفاعلي على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا، لإبقاء المجتمع المدني العراقي على اطلاع بالعملية ونتائجها. بعد إصدار النتائج الرئيسية لهذا الحوار في الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحالات الإخفاء القسري في 25 نوفمبر 2020 ، أصدرنا ونشرنا ملخصًا تحليليًا للتوصيات ، وحثثنا السلطات على تنفيذها على سبيل الأولوية.

الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية

شارك فريقنا القانوني هذا العام في مجموعة متنوعة من قضايا القانون الدولي ، بما في ذلك حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، وتعزيز هيئات معاهدات الأمم المتحدة ، وتأثير كوفيد-19 على الحقوق والحريات الأساسية من بين أمور أخرى.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

حضرت منّا لحقوق الإنسان ، إلى جانب تحالف من المنظمات غير الحكومية ، عددًا من المشاورات التي استضافها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. في مارس ، حضرت مديرتنا إيناس عصمان اجتماعاً في نيويورك ضم منظمات المجتمع المدني لتعزيز وإدخال بعض التعديلات الأساسية في عملية مراجعة الاستراتيجية العالمية 2020 للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. في يونيو ، حضرت عصمان مؤتمراً افتراضياً رفيع المستوى بشأن الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان ، والذي كان يهدف إلى مناقشة كيفية مكافحة الإرهاب وإضفاء طابع أمني طاغ عليها، والنظر إليها من قبل المجتمع المدني والمجتمعات الأكثر تضرراً ، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19. أخيرًا ، في نوفمبر ، شاركت مديرتنا في إجتماع مع المجتمع المدني بشأن مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وإضفاء طابع أمني طاغ، وقدمت رؤية لتأثير كوفيد-19 على الحقوق والحريات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، لا سيما في ضوء تدابير الطوارئ المتجددة وزيادة القيود على الحقوق الرقمية.

هيئات معاهدات الأمم المتحدة

بالإضافة إلى ذلك ، في عام 2020 ، واصلت منّا لحقوق الإنسان المشاركة في جهود المجتمع المدني المتضافرة لتعزيز هيئات معاهدات الأمم المتحدة. في فبراير ، أيّدنا تقريرًا من أعضاء الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في ضوء عملية تعزيز هيئة معاهدة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لعام 2020 ، والتي تضمنت عددًا من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الأداء الفعال لآليات الشكاوى الفردية لهيئات المعاهدات.

في ديسمبر ، أيّدنا أيضًا استجابة مشتركة للمنظمات غير الحكومية لتقرير الميسرين المشاركين لمراجعة نظام هيئة معاهدات الأمم المتحدة، والتي تسلط الضوء على التوصيات الرئيسية بشأن الخطوات المستقبلية. لقد دعمنا أيضًا عددًا من إجراءات المجتمع المدني المشتركة الأخرى ، بما في ذلك رسالة تحث هيئات المعاهدات على مواصلة مراقبة امتثال الدول لالتزاماتها بالمعاهدات ذات الصلة خلال أزمة كوفيد-19 ، وأخرى لحث الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على مراعاة المنظور الجنساني (الجندر) والكفاءة والاستقلالية عند انتخاب أعضاء جدد للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

وفضلاً عن ذلك ، وكجزء من مشروع الإخفاء القسري في إفريقيا (انظر أدناه) ، أرسلت منّا لحقوق الإنسان وخمس منظمات غير حكومية رسالة مشتركة إلى أعضاء اللجنة تطلب منهم استئناف الحوار مع السلطات الجزائرية فيما يتعلق بالقرارات التي اعتمدتها اللجنة. الغالبية العظمى من الشكاوى التي أصدرت اللجنة قرارات بشأنها، تم تقديمها من قبل أقارب ضحايا الإخفاء القسري والإعدامات بإجراءات موجزة التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية الجزائرية. بسبب عدم تنفيذ أي من قراراتها حتى الآن ، في عام 2018 ، علقت اللجنة إجراءات المتابعة. جادل الموقعون بأن هذا القرار ساهم في خلق مناخ من الإفلات من العقاب ، وأنه أعاق مكافحة الاختفاء القسري ، لأن اللجوء إلى هيئات المعاهدات التابعة

جلسة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. © بإذن من ألكسيس ثيري.

للأمم المتحدة هو سبيل الإنتصاف الوحيد المتبقي لعائلات الضحايا.

الإستجابة لكوفيد-19

كان لتفشي كوفيد-19 عواقب ملحوظة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وبالتعاون مع الشركاء ، اتخذنا عددًا من الإجراءات لمعالجة تأثير الوباء على الحريات والحقوق الأساسية.
في مارس ، بادرنا مع معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط لنطلق بيانًا مشتركًا ، أيدته ما يقرب 40 منظمة من جميع أنحاء العالم ، يدعو الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية نزلاء سجونها ، وبالتالي ستحمي سكانها ككل.
في أبريل ، تعاونا مع المنظمة الدولية للحقوق والأمن في إطلاق "مجموعة أدوات كوفيد-19 لشركاء المجتمع المدني" ، والتي تهدف لمساعدة المجتمع المدني على الاستجابة للتدابير الطارئة المتخذة في سياق الوباء.

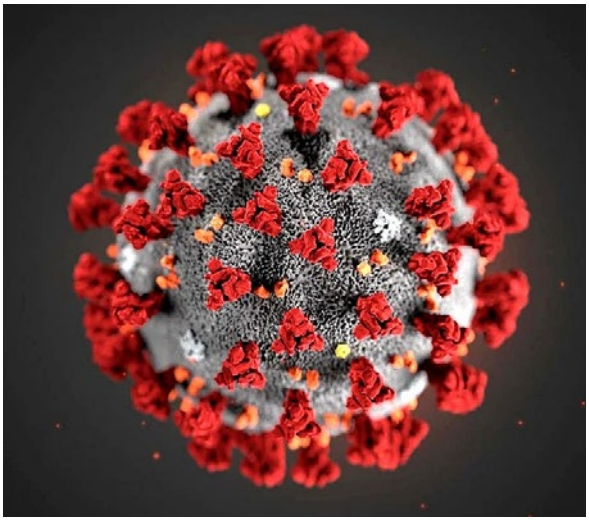

كوفيد-19.

قدمنا ترجمة لمجموعة الأدوات إلى اللغة العربية وساعدنا في نشرها.
في 1 أكتوبر ، نشر الباحث القانوني في منّا لحقوق الإنسان ألكسيس ثيري مقال رأي في موقع *Just Security* حول تأثير الإجراءات التقييدية على حقوق الإنسان، والتي تم إتخاذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بداية الوباء.

في دائرة الإهتمام

مشروع الإخفاء القسري في إفريقيا

أهالي المختفين يتظاهرون في الجزائر. © بإذن من موسى بورفيس.

شاركت منّا لحقوق الإنسان هذا العام في "مشروع الإخفاء القسري في إفريقيا" ، وهو مشروع مشترك بقيادة ريدرس بالتعاون مع المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام (السودان) و محامون من أجل العدالة في ليبيا (ليبيا) ومنّا لحقوق الإنسان ، ومحامو زمبابوي من أجل حقوق الإنسان (زمبابوي). خلال هذا المشروع ، الذي سيستمر في عام 2021 ، قمنا بتدريب محامين جزائرين يعملون على حقوق الإنسان وذلك على المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودعمنا الضحايا الذين يسعون لتحقيق العدالة على المستويين المحلي والدولي. بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الإخفاء القسري في 30 أغسطس، نشرت منّا لحقوق الإنسان دراسة أساسية من 40 صفحة حول محنة ضحايا الإخفاء القسري في الجزائر. أشار تقريرنا إلى أنه بعد مرور أكثر من 20 عامًا على انتهاء الحرب الأهلية ، لا تزال أسر المفقودين تواجه تحديات في السعي لتحقيق العدالة والحقيقة والتعويضات. علاوة على ذلك ، أصدرنا بالاشتراك مع تحالف المنظمات غير الحكومية بيانًا صحفيًا دعونا فيه الدول الأفريقية إلى إنهاء هذه الممارسة على الفور ، ومحاسبة الجناة ، والبحث عن المفقودين ، وتقديم الجبر للضحايا وعائلاتهم. ظهرت مديرتنا أيضًا في بث صوتي لريدرس لمناقشة محنة عائلات المفقودين في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك ، على مدار العام ، وبالاشتراك مع شركاء المشروع ، قدمنا مساهمات إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في صياغتها لمبادئ توجيهية شاملة بشأن حالات الاختفاء القسري في إفريقيا. سنواصل تقديم دعمنا في المستقبل ، وسنساهم في نشر المبادئ التوجيهية والترويج لها بعد اعتمادها.

قامت منّا لحقوق الإنسان
بالعديد من أنشطة
المناصرة ، بما في ذلك على
مستوى الأمم المتحدة.
سلطنا الضوء على قصص
الضحايا من خلال نشر
قضاياهم ومشاركتها على
موقعنا الإلكتروني وقنوات
التواصل الاجتماعي.
أجريت مقابلات مع
أعضاء فريقنا وتم
إقتباس كلامهم في
العديد من المنشورات.

التوعية

دعمت منّا لحقوق الإنسان 45 نشاطًا مشتركًا للمجتمع المدني ، يرفع مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان الملحة في جميع أنحاء المنطقة.

أنشطة المناصرة المشتركة

لدعم عملنا القانوني ، نفذت منّا لحقوق الإنسان مجموعة متنوعة من مبادرات المناصرة للمساعدة في زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان الملحة في جميع أنحاء المنطقة. بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 ، تم إلغاء معظم الأحداث واتخذت مبادراتنا شكل نشاطات مناصرة مشتركة للمنظمات غير الحكومية ؛ انضممنا إلى 45 من هذه الأنشطة طوال عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك ، قامت منّا لحقوق الإنسان بالعديد من أنشطة المناصرة على مستوى الأمم المتحدة. على سبيل المثال ، خلال الدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان في مارس 2020 ، التقى فريقنا بالمقرر الخاص السابق المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان ، ميشيل فورست ، لمناقشة عملنا وإثارة قضايا الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

كما وقعنا على ثلاثة بيانات أمام مجلس حقوق الإنسان مع شركاء آخرين من المنظمات غير الحكومية. إثنان منها بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في السعودية ، ولا سيما حملة قمع المنتقدين السلميين بذريعة مكافحة الإرهاب. فضلاً عن الاعتقال التعسفي للفائزين بجائزة رايت ليفيلهوود وهما محمد القحطاني ووليد أبو الخير، وإهمال السلطات لصحة المدافع عن حقوق الإنسان عبد الله الحامد ، مما أدى إلى وفاته. أما البيان الأخير فكان أثناء اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للكويت معربين عن القلق إزاء قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز المدني ، وحث السلطات على التنفيذ الفعال للتوصيات الهادفة إلى ضمان حرية التعبير.

مجلس حقوق الإنسان. © الأمم المتحدة جنيف ، مرخصة بموجب CC BY-NC-ND 2.0.

مقر الإنتربول في ليون © ماسيميليانو مارياني . ، مُرخصة بموجب CC BY-SA 3.0.

في دائرة الإهتمام

المنظمات غير الحكومية تدين ترشيح الإمارات لرئاسة الإنتربول

في 28 أكتوبر 2020 ، بادرت منّا لحقوق الإنسان في رسالة مشتركة ، بدعم من 18 منظمة أخرى ، ارسلت إلى الأمين العام للإنتربول، تعرب فيها عن قلقها إزاء احتمال تعيين الإماراتي أحمد ناصر الريسي لرئاسة المنظمة. وبسبب جائحة كوفيد-19 ، تم تأجيل الانتخابات.

أبرزنا في رسالتنا أن تعيينه سيقوض مهمة وسمعة الإنتربول ويؤثر بشدة على قدرة المنظمة على تنفيذ مهمتها بفعالية وبحسن نية ، لا سيما بالنظر إلى سجل الإمارات السيئ في مجال حقوق الإنسان ، بما في ذلك الاستخدام المنهجي للتعذيب وسوء المعاملة في مرافق أمن الدولة. كما ذكرنا أن السلطات الإماراتية تواصل استهداف المنتقدين السلميين بشكل منهجي ، مما يجعل الحيز المدني شبه معدوم في البلاد ، وأنهم كانوا مسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في اليمن.

أخيراً ، جادلنا في أن انتخاب رئيس الأمن الإماراتي رئيساً للإنتربول من شأنه أن يقوض مصداقيتها في مكافحة الجرائم الإلكترونية، حيث لجأت السلطات الإماراتية منذ فترة طويلة إلى برامج التجسس التي ترعاها الدولة لاستهداف المعارضين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني.

الحملات الرقمية

في عام 2020 ، واصلنا تسليط الضوء على قصص الضحايا من خلال التعريف بقضاياهم ومشاركتها على موقعنا الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي ، لزيادة الوعي حول محنتهم مع عامة الناس داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

على سبيل المثال، احتفلنا بيوم المرأة ويوم حرية الصحافة واليوم الدولي لضحايا الإخفاء القسري من خلال التعريف بقضايا المدافعات عن حقوق المرأة والصحفيين والصحافيات وضحايا الإخفاء. بالإضافة إلى ذلك ، قمنا بتنظيم حملات على وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان في بعض البلدان.

في دائرة الإهتمام

رالي داكار ودورة الغولف: مواجهة إستراتيجية المملكة العربية السعودية للتبييض الرياضي

ناني روما وميشيل بيرين ضمن فريق X-raid في سيارة Mini ALL4 Racing أثناء رالي داكار 2013.
© X-raid1 ، مرخصة بموجب CC BY-SA 3.0.

في الفترة من 5 إلى 17 يناير 2020 ، بالشراكة مع هيومن رايتس ووتش ، أجرينا حملة رقمية بمناسبة رالي دكار الذي أقيم في المملكة العربية السعودية. قبل الرالي ، تواصلنا مع المنظمين ، أموري سبورت ، محاججين بأنه ينبغي استخدام قرارها بنقل رالي داكار إلى المملكة العربية السعودية كوسيلة ضغط للتنديد باضطهاد المدافعين عن حقوق المرأة في البلاد. كما نشرنا رسالة مفتوحة بالاشتراك مع 14 منظمة ، ندعو فيها المشاركين والرعاة والمذيعين الرسميين لحث السلطات السعودية على إطلاق سراح ناشطات حقوق المرأة السعوديات المسجونات.

لقد عملنا على زيادة الوعي على وسائل التواصل الاجتماعي ، وخاصة تويتر ، باستخدام هاشتاج #StandWithSaudiHeroes ، وتواصلنا مع عدد من المتسابقين. تلقت تغريداتنا طوال الحملة أكثر من 165.000 إنطباع. كما حظيت الحملة بتغطية إعلامية كبيرة ، وتم الاستشهاد بنا في العديد من وسائل الإعلام ، بما في ذلك رويترز ونيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز وبي بي سي. علاوة على ذلك ، نشرت مديرتنا مقال رأي في موقع ميدل إيست آي وظهرت على قناة الجزيرة.

في أكتوبر 2020 ، بالاشتراك مع مبادرة الحرية و الجمعية الفرنكوفونية لحقوق الإنسان ، أطلقنا حملة لحث المنظمين والمشاركات والجهات الراعية للجولة الأوروبية للسيدات ، التي عقدت أول بطولة غولف لها في المملكة العربية السعودية في نوفمبر ، لإعادة النظر في مشاركتها واستنكار انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة في المملكة. نشرنا رسالة مشتركة ، بدعم من إجمالي 19 منظمة غير حكومية، وتواصلنا مع لاعبات الغولف والصحفيين والصحفيات ، ورفعنا الوعي على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بنا. تم الاستشهاد بنا في عدد من وسائل الإعلام ، بما في ذلك France TV Sports و ميدل إيست آي ، وظهرنا على قناة الجزيرة التلفزيونية.

المشاركة الرقمية

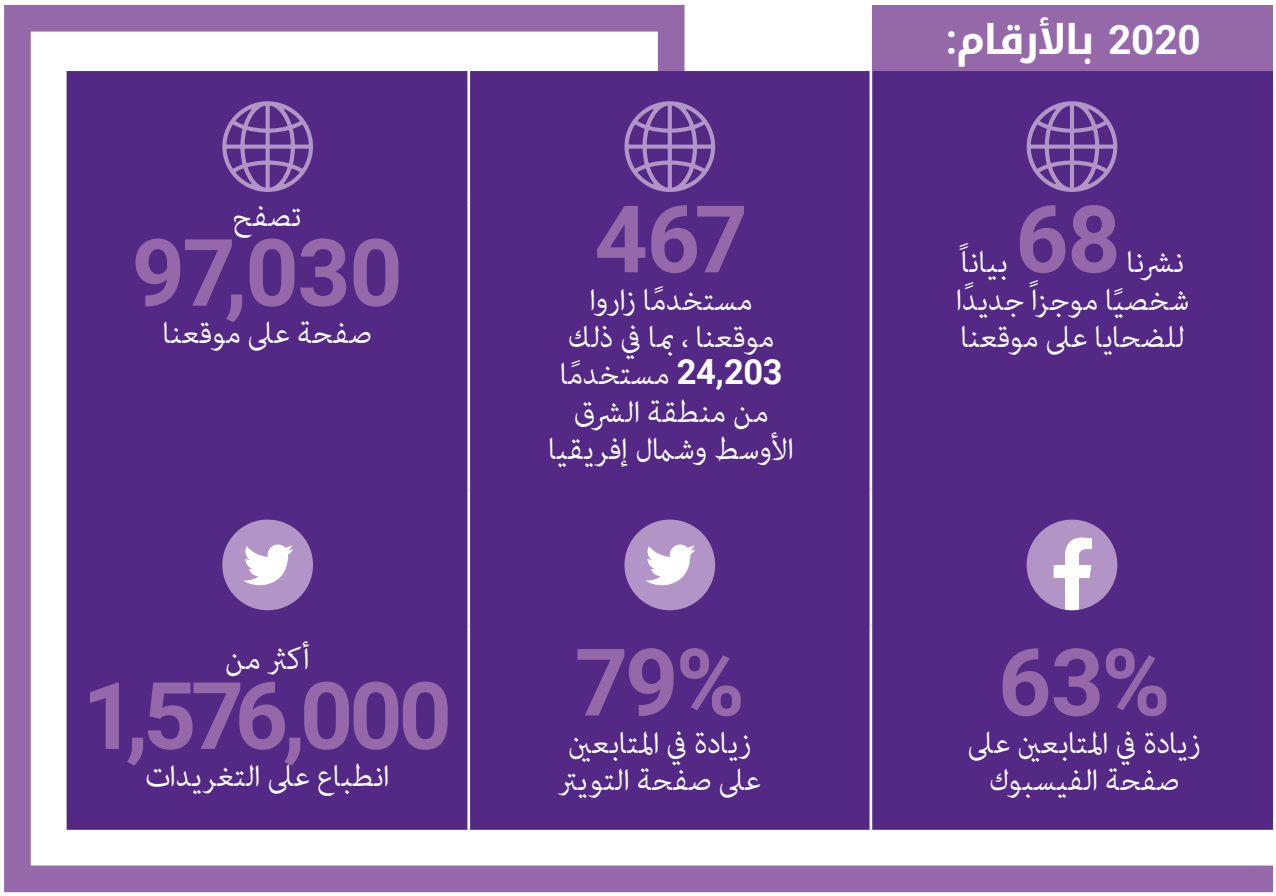

على مدار العام ، تم إجراء مقابلات مع أعضاء فريق منّا لحقوق الإنسان والاستشهاد بهم في العديد من المنشورات، بما في ذلك تلك الناطقة باللغة بالإنجليزية: AFP ، وBBC ، و Bloomberg ، و Brussels Morning ، و France 24 ، و France TV Sports ، و The Guardian ، و The Telegraph ، و RFI ، و Orient XXI ؛ بالإضافة إلى تلك الناطقة باللغة العربية: تلفزيون العربي ، وأخبار اليوم، وآرام ميديا ، ومناطق نت ، وساراس 24. كما قامت مديرتنا بتسجيل بث صوتي مع *The New Arab Voice* بمناسبة الذكرى الثانية لمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

نشر فريقنا أيضًا مقالات رأي في وسائل الإعلام التالية:

رالي داكار: يجب على عشاق الرياضة التحدث ضد "التبييض الرياضي" من قبل السعودية، ميدل إيست آي، 7 يناير 2020 (الإنكليزية).

موريتانيا، شراكة أوروبية ذات طعم مرير ، موقع Asile.ch ، 17 أبريل 2020 (فقط بالفرنسية).

هل سيخلق كوفيد-19 أزمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؟، موقع Just Security ، 1 أكتوبر 2020 (فقط بالإنكليزية).

سنوات من الجمر في موريتانيا: 30 عامًا من الإفلات من العقاب منذ مذبحة إينال ، ميدل إيست آي ، 3 ديسمبر 2020 (فقط بالفرنسية).

قائمة المنشورات

التقارير القطرية

تقييم جهود العراق لتنفيذ الملاحظات الختامية للجنة الاختفاء القسري لعام 2015 ، مارس 2020 (فقط بالإنكليزية).

استخدام مراكز المناصحة "التأهيلية" في دولة الإمارات العربية المتحدة ، يونيو 2020 (فقط بالإنكليزية).

نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في عمان في سياق الإستعراض الدوري الشامل الثالث، يوليو 2020.

حقوق الإنسان في موريتانيا: النتائج والآفاق في ضوء الاستعراض الدوري الشامل الثالث ، يوليو 2020 (بالفرنسية فقط).

في انتظار الإنصاف: محنة ضحايا الاختفاء القسري في الجزائر - دراسة أساسية ، أغسطس 2020 (الإنكليزية).

قبل مراجعة الكويت، تقديم مشترك إلى لجنة الأممم المتحدة لحقوق الطفل ، يوليو 2020 (فقط بالإنكليزية).

موريتانيا: 30 عامًا بعد مجزرة إينال ، نظرة إلى الوراء إلى "سنوات الجمر" ، نوفمبر 2020 (بالفرنسية فقط).

التقارير المواضيعية

تقوية وتعزيز الأداء الفعال لآليات الشكاوى الفردية لمنظومة هيئة معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، فبراير 2020 (الإنكليزية).

تقديم تقرير لعام 2020 إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حالات التخويف والانتقام من أجل التعاون مع الأمم المتحدة ، مايو 2020.

منّا لحقوق الإنسان

منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل ، نعمل على المستويين الفردي والهيكلي. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

لتويتر: https://twitter.com/MENA_Rights

الفايسبوك: https://www.facebook.com/MENARightsGrp

لينكد إن: https://www.linkedin.com/company/mena-rights-group

لمزيد من المعلومات حول عملنا ، أو أي قضايا تم تناولها في هذا التقرير ،

يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: https://www.menarights.org/ar

تبرع الآن لدعم عملنا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا: https://menarights.org/ar/support-us